



تأثير اليورو على اقتصاديات دول جنوب و شرق المتوسط :

دراسة حالة الجزائر

د. زايري بلقاسم

جامعة وهران

مقدمة:

تشير العديد من الدراسات و التحاليل النظرية و التطبيقية إلى أن قيام الاتحاد الاقتصادي و النقدي الأوروبي، و ظهور السوق الاقتصادية الواحدة الأكثر قوة، سيكون له تأثيره على الاقتصاديات الأخرى في أوروبا الغربية، و على بقية البلدان التي لديها علاقات تجارية و مالية واسعة مع أوروبا، بما في ذلك البلدان التي ستربط عملاتها باليورو . ومن المحتمل أن تتأثر بقيام الاتحاد الأوروبي الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقال في جنوب و شرق أوروبا، و بلدان البلطيق و البلدان و النامية في جنوب و شرق المتوسط، و بلدان إفريقيا. كما ستتأثر بذلك البلدان الواقعة في آسيا .

إن تحليل الآثار المنتظرة من إنشاء اليورو على الاقتصاد الجزائري يركز على مجموعة كبيرة من المعطيات التي ستحدد نوعية و حجم هذا التأثير. فالإتحاد الأوروبي يعتبر الشريك التجاري الأول للجزائر. كما أن أوروبا تعتمد في استهلاكها من البترول و الغاز الطبيعي على ما تستورده من العالم العربي بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة. كما أن آلاف من الجزائريين يعيشون في أوروبا و آلاف آخرين ينتقلون إلى أوروبا سنويا للتجارة أو لأسباب أخرى، كما أن دخول اتفاق الشراكة حيز التطبيق لإنشاء منطقة التبادل الحر ما بين الاتحاد الأوروبي و الجزائر سيعمل على التخفيف من الحواجز و العراقيل التجارية و غير التجارية ما بين الطرفين ، و يدعم أكثر فأكثر حجم التعامل التجاري و الاقتصادي . كما أن الآثار الاقتصادية لليورو تنجم نظرا للقوة المنتظرة منه كعملة دفع و حساب دولية . فالعملات الإحدى عشرة التي يتشكل منها اليورو تمثل في الواقع حوالي 5.15 % من التجارة الدولية باعتبارها عملة إصدار الفواتير مقابل 6.47 % للدولار و 20 % من احتياطات البنوك المركزية مقابل 5.61 % للدولار و 5.81 % من حجم الصفقات في أسواق الصرف مقابل 5.41 % للدولار . و يكفينا هذا السبب فحسب لكي نعتبر أن اليورو سيكون إحدى العملات الدولية الهامة في المستقبل .

ومن الصعب التنبؤ بطبيعة التقلبات التي سيحدثها اليورو ، و لكن من غير المستبعد أن يصبح النظام النقدي الدولي قائما على منطقتين نقديتين هما : منطقة الدولار و منطقة اليورو . و سيتوقف تأثير اليورو على مبادلات و سياسات الصرف للدول المعنية على مدى استقراره و على الشكل الذي ستتخذه حركة تدفق الاستثمارات ، أي الكيفية التي تصيغ أوروبا بها سياساتها للتبادل الحر مع جاراتها في الجنوب .

1 - " التكامل الاقتصادي " و " التكامل النقدي " (1) :

هناك تعريفات مختلفة لمفهوم التكامل النقدي في الفكر الاقتصادي ، و لكن أغلبها يرى على أنه مجموعة من الترتيبات التي تسعى إلى تسهيل المدفوعات الدولية و ذلك بإحلال عملة واحدة محل عملات الدول الأعضاء . و يعرف *F. Machlup* التكامل النقدي على أنه " مجموعة من الترتيبات الهادفة إلى تسهيل المدفوعات الدولية عن طريق إحلال عملة مشتركة محل العملات الوطنية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية 2 " . وعلى هذا الأساس ينظر *Machlup* إلى التكامل النقدي ، على أنه أهم ترتيبات الوحدة الاقتصادية . حيث أن " حرية التنقل و الهجرة و حرية تحويل رؤوس الأموال ، و حرية التجارة ليست شرطا كافيا لتحقيق التكامل الكامل ، و يظهر ذلك بوضوح إذا ما تذكرنا ما يبينه الواقع من أن التجارة تستدعي المدفوعات ، وأن حركات رؤوس الأموال تستدعي إمكانية تبادل العملات المختلفة ، وأن الهجرة على نطاق واسع تستدعي توفير الفرص للحصول على أجور ثم القيام بتحويلها ، و من هنا قيام نظام مدفوعات دولي يسمح بإجراء المدفوعات الدولية ، و بإجراء عمليات الصرف الأجنبي بلا قيود أو رقابة ، و هو باختصار " التكامل النقدي " ، وهو جزء لا يتجزأ من نظام كامل للتكامل الاقتصادي 3 " .



و يتبين لنا من هذا التعريف ، أن جوهر التكامل النقدي هو في رأي **Machlup** اتخاذ الترتيبات التي تسهل المدفوعات الأجنبية عن طريق إحلال عملة مشتركة بدلا من العملات الوطنية المنفصلة ، و بذلك يكون متفقا مع معظم الكتاب الآخرين في تعريف التكامل النقدي الكامل أو الاتحاد النقدي ، على أساس إنشاء عملة مشتركة . و يتفق بذلك مع الاتجاه الرئيسي للفكر الاقتصادي الذي يغلب عليه تقسيم الاتحاد النقدي من زاوية المكاسب و التكاليف الاقتصادية التي ينطوي عليها ، حيث يحدد تلك المنافع على أنها إزالة العقبات التي تعوق المبادلات بين المناطق التي تستخدم عملات مختلفة 4".

و لكن إذا كان هناك اتفاق حول أهمية التكامل النقدي ، فهناك اختلاف حول طبيعة الخطوات التي تتخذ لتحقيق مثل هذا التكامل . " ومن الواضح أن أقصى درجات التكامل النقدي تتحقق عندما تقوم الدول الأعضاء بتوحيد العملات المستخدمة فيها . وهذه الدرجة العالية من التكامل النقدي تتطلب أن يكون هناك بنك مركزي واحد لكل المنطقة التي تتكون منها الدول الأعضاء وأن تكون هناك سلطة نقدية واحدة هي التي تحدد السياسة النقدية 5 " . و يرى الاقتصاديون أن التكامل النقدي يمر بعدة مراحل:

✓ التعاون بين الدول الأعضاء على إزالة القيود على المعاملات النقدية بجميع أنواعها ، و تحقيق حرية حركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء .

✓ القيام بتنسيق السياسات النقدية و المالية بين الدول الأعضاء ، من أجل تحقيق درجة عالية من التقارب الاقتصادي بين هذه الدول .

✓ قيام بنك مركزي كسلطة فوق وطنية لإصدار العملة الموحدة ، و الإشراف على التعامل بها ، و تنسيق السياسة النقدية الموحدة بما يحافظ على قوة و استقرار هذه العملة الموحدة .

كما أنه يتركز في الواقع حول الكيفية و الأسلوب و المراحل التي يمكن من خلالها تحقيق هذا التكامل ، و من بين أهم هذه الأدوات :

✓ إقامة اتحاد للمدفوعات بين الدول الأعضاء .

✓ تجميع جزء من الاحتياطي النقدي للدول الأعضاء لدى جهة مركزية يستخدم لتقديم تسهيلات مؤقتة لمواجهة اختلال موازين المدفوعات في الدول الأعضاء .

✓ تنسيق أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء .

✓ تنسيق السياسات النقدية فيما بينها ، أو استخدام عملة موازية كأداة لتسوية المدفوعات و كوحدة حسابية للدول الأعضاء إلى جوار العملات المحلية أو تحقيق التكامل في السوق المالي .

و لقد شكل دخول المرحلة الثالثة من مراحل التكامل الاقتصادي الأوروبي و التي تبدأ مع عام 1999 تغييرا كبيرا في النظام النقدي الدولي ، حيث تضمن هذا الحدث إحلال عملة واحدة محل 11 عملة من العملات الوطنية الخاصة . ومن الضروري أن نشير إلى أن معاهدة ماستريخت حددت جملة من المعايير التي أطلق عليها اسم " معايير التوافق " ، يجب على الدول تحقيقها للسماح لها بالدخول إلى الاتحاد النقدي . و تشمل هذه المعايير :

*معدل تضخم في كل دولة ، منخفض نسبيا ، بحيث لا يتجاوز متوسط أدنى ثلاثة معدلات تضخم سائدة في أوروبا .

*إنضباط الموازنة : إذ أن عجز الموازنات الحكومية يجب أن يكون أدنى من 3 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي .

كما أن الدين الحكومي المتراكم يجب أن يكون أقل من 60 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي .

*أسعار فائدة منخفضة نسبيا ، بحيث لا تتجاوز عائد السندات الحكومية الطويلة الأجل لكل دولة متوسط العائد في الدول الثلاثة الأقل معدل للتضخم و بنسبة لا تزيد على 2 بالمائة .

*أسعار صرف مستقرة من خلال الإسهام في آلية سعر الصرف ، ومن دون تخفيض أسعار العملة في السنتين السابقتين .

وتعتبر القوة المنتظرة لليورو كعملة دفع و إحتياط وحساب دولية عن إقتصاد ضخم ، يقع ترتيبه الثاني في العالم ما بين الإقتصاد الأمريكي و اليابان ، لو أخذنا بعين الإعتبار مؤشر الناتج المحلي الإجمالي مثلا .



الجدول رقم 1 : الأهمية النسبية لل عملات في دول الاتحاد الأوروبي ، أمريكا و اليابان (%)

المؤشرات	USA	اليابان	UE
الحجم النسبي للاقتصاد كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي العالمي 1996	20.7	8.0	20.4
الحصة من الصادرات العالمية 1996	15.2	6.1	14.7
الأهمية النسبية للعملة التجارية العالمي 1992	48.0	5.0	31.0
سندات الدين العالمية (سبتمبر 1996)	37.2	17.0	34.5
ديون البلدان النامية (نهاية 1996)	50.2	18.1	15.8
الإحتياطيات الدولية (نهاية 1995)	56.4	7.1	25.8
التعاملات بالصرف الأجنبي (أفريل 1995)	41.5	12.0	35.0

Source :IMF : « World Economic Outlook :A Survey », by the Staff of the International Monetary Fund, Washington, October 1997, p71.

و بما أن أهمية أي عملة تتبع من أهمية حجم و هيكل الاقتصاد الذي تمثله ، فالعملات الإحدى عشرة التي تشكل منها اليورو في 1 يناير 1999 تمثل في الواقع 5.15 % من التجارة الدولية بإعتبارها عملة إصدار الفواتير التجارية (مقابل 6.47 % للدولار) ، و 20 % من إحتياطيات البنوك المركزية مقابل 5.61 % للدولار و 5.18 % من حجم الصفقات في أسواق الصرف (مقابل 5.41 % للدولار) . و تبين معظم المعطيات المتوفرة أن اقتصاد اليورو (6) في حجمه و هيكله ، يقع ما بين الاقتصاد الأمريكي و الاقتصاد الياباني . و على هذا الأساس ، فإنه يمثل القوة الاقتصادية الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية .

2- إستغلال الفرص التي يمنحها اليورو للدخول إلى رؤوس الأموال : إذا كان دعم تطوير و ترقية القطاع الخاص من أولويات أهداف الشراكة الاورو - متوسطة ، فإن هذا التطوير سيمر حتما عن طريق أحسن دخول للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لمصادر التمويل على المدى البعيد . و في السنوات القادمة سيؤدي إندماج الأسواق المالية الأوروبية الناتج عن العملة الموحدة إلى دخول الدول المتوسطة إلى رؤوس الأموال الدولية . و لكن لا يمكن إستغلال هذه الفرصة ، إلا إذا تم الإسراع بإصلاح الأنظمة المالية المتوسطة ، و تصور أدوات مالية جديدة أورو- متوسطة . و على هذا الأساس فإن الإعانات المالية والتقنية الأوروبية تصبح ضرورية من أجل تشجيع هذه الإصلاحات .

الجدول رقم 2 : سوق رأس المال الدولية

السندات (نهاية 1997)	الأسهم (يناير 1998)	مليار دولار	%	مليار دولار	%
الاتحاد الأوروبي	8385	28.7	5417	28.3	
بلدان اليورو	6560	22.4	2906	15.2	
بريطانيا	1031	3.5	2131	11.1	
بقية أوروبا	400	1.4	630	3.3	
سويسرا	241	0.8	552	2.9	
أمريكا	12611	43.1	8492	44.3	
كندا	578	2.0	528	2.8	
جنوب ووسط أمريكا	550	1.9	337	1.8	
استراليا - نيوزيلندا	299	1.0	307	1.6	
اليابان	5015	17.2	2366	13.3	
جنوب و شرق آسيا	750	2.6	740	3.9	
أوروبا الشرقية	150	0.5	148	0.8	
بقية العالم	500	1.7	200	1.0	
المجموع	29239	100.0	19465	100.0	

المصدر : فاخر عبد الستار حيدر : " الآثار الاقتصادية المحتملة للوحدة النقدية الأوروبية " ، المستقبل العربي : عدد 256 ، 2000 ص17.



إن التحرير الكلي للأسواق المالية الأوروبية الذي تم منذ بداية السبعينات ، أدى إلى إلغاء خطر الصرف ما بين الدول الأوروبية ، و شفافية أكبر في المعاملات . " فسوق مالي أوروبي مندمج يسمح بسيولة أكثر و يصبح أكثر جاذبية للمستثمرين . كما أنه سيؤدي إلى تجاوز العديد من المخاطر مثل مخاطر تذبذب أسعار العملات الأوروبية و غيرها من المخاطر. و سوف يؤدي تجاوز هذه المخاطر إلى زيادة التنافس بين أسواق المال الأوروبية ، و زيادة كفاءتها على إدارة و توظيف رؤوس الأموال . و هذا سوف يجذب مزيد من الاستثمارات و الودائع إلى هذه الأسواق و يزيد التحويل من الدولار إلى اليورو ، و سوف يؤدي اليورو إلى ظهور سوق كبيرة للأسهم و السندات الأوروبية بعد يناير 1999 و ذلك بدلا من وجود أسواق عديدة مستقلة في هذه الدول ، و سوف يكون هناك منافسة شديدة داخل هذه السوق بين المستثمرين " 7.

الجدول رقم 3 : تعدد أنظمة الصرف على مستوى الدول المتوسطة.

نظام الصرف	سلة أو العملة المستهدفة (Monnaie cible)	
الجزائر	المعوم المراقب	الدولار الأمريكي
قبرص	ارتباط ثابت	اليورو
مصر	التعويم المراقب	الدولار الأمريكي
إسرائيل	الربط المعوم	الدولار 54 % ، DM 26 ، % 8 £ ، ¥ 7 % ، FF 6 %
الأردن	الربط الثابت	الدولار الأمريكي
لبنان	التعويم المراقب	الدولار الأمريكي
مالطا	الربط الثابت	الايورو 67 % ، الدولار الأمريكي 21 % ، £ 12 %
المغرب	الربط الثابت	سلة من العملات
سوريا	التعويم المراقب	الدولار الأمريكي
تونس	التعويم المراقب	سلة من العملات
تركيا	نظام الصرف المعوم المراقب	قاعدة نظام الصرف الحقيقي

Source : FMI, « World Economic Outlook », Ibid,

و على هذا الأساس ، يرى العديد من المحللين أن السوق الأوروبية ستكون من أفضل مناطق الاستثمار بسبب التوقعات المتفائلة حول معدلات النمو الاقتصادية في منطقة اليورو ، في حين يبدي المستثمرون تخوفا من الاستثمار في السوق الأمريكي الذي شهد تباطؤا في النمو . كذلك لا تزال المخاوف من الاستثمار في آسيا قائمة بسبب توقعات استمرار تباطؤ النمو في إقتصادياتها و احتمالات التأثير السلبي لتباطؤ النمو في اليابان . و من جانب آخر ، سيؤدي نمو أسواق رأس المال الأوروبية إلى إضعاف دور البنوك في تمويل الصناعة و المشاريع الاقتصادية المختلفة ، إضافة إلى أن تكامل و إصلاح سوق رأس المال سيعملان على تخفيض تكلفة رأس المال و تحسين تخصيصه.

و إذا كان انتقال اليورو إلى مستوى عملة دولية يترجم بإختفاء التفضيلات الهيكلية للمستثمرين غير الأوروبيين للأصول الصادرة بالدولار ، فإن مستوى سعر الفائدة الأوروبي يمكن أن يخفض . كما أن الإمكانيات الممنوحة لأكبر المصدرين للأصول و للمستثمرين ستكون عديدة ، و عندها سيحول السوق المالي الأوروبي إلى أداة لإعادة تخصيص التدفقات المالية من رؤوس الأموال ، و خاصة نحو الضفة الجنوبية للمتوسط ، و هذا سيطور إصداراتهم من الأصول باليورو ، و الذي سيمنح للمستثمرين أكبر عائد ، و من جهة أخرى إذا كان الاتحاد النقدي سيؤدي إلى تقارب عوائد الأسواق المالية للاتحاد الاقتصادي و النقدي ، فإن المستثمرين الأوروبيين و الأجانب يمكنهم أن يبحثوا خارج الاتحاد عن أصول تمنح عوائد أعلى و لإمكانيات تنويع أحسن.

إن آفاق العلاقات المالية ما بين الاتحاد الأوروبي و الدول المتوسطية المكثفة ستطرح مسألة الارتباط النقدي . فبالنسبة للدول التي قامت بربط عملاتها بسلة من عملات أوروبية (تونس و المغرب) ، فإن اليورو سيصبح حتما العملة المرجعية . أما الدول الأخرى فستكون من مصلحتها أن تتبنى هذا النوع من الارتباط أو الارتباط بسلة من العملات يكون فيها وزن اليورو قويا.



إن الانفتاح التجاري المبرمج و المتوقع في إطار اتفاقيات الشراكة ، سيعمل على جعل من التحكم في العجز التجاري محورا أساسيا للسياسة الاقتصادية ، و في هذه الظروف فإنه يجب اعتماد الارتباط الحقيقي . و يبين كل من *Agnes.Benassy-Queré* و *Amina lahreche-Revil* أنه بحكم هيكله مبادلاتها ، و الموجهة بصفة جذرية نحو الاتحاد الأوروبي ، و رغم وزن مديونيتها ، عادة المصدرة في أغليبتها بالدولار ، فإن الدول المتوسطية سيكون من الأحسن لها العمل على إستقرار أسعار الصرف الحقيقية على أساس سلة من العملات الأجنبية التي يسيطر فيها اليورو (المغرب ، تونس ، تركيا) ، أو مهما (الجزائر ، مصر و إسرائيل) (8) . هذه الاستراتيجية تجعل هذه الدول نسبيا بعيدة عن التغيرات للعملات الكبرى فيما بينها .

إن الارتباط النقدي باليورو في نفس مستوى تطور المبادلات التجارية المصدرة باليورو تحفز الدول المتوسطية على الاقتراض باليورو . و هذا سيعدم من مصلحة الارتباط من وجهة نظر الدول و بالمثل للمستثمرين الذين سيرون أن خطر الصرف سينقص بفضل هذا الارتباط .

ورغم هذا التفاعل ، فإن تطور الاندماج المالي يصطدم بعراقيل أخرى ، فالإتفاقيات الأورو – متوسطية تتوقع تحريرا في المدفوعات الجارية ، و تحرير كامل لحركات رؤوس الأموال . و لكن عندما يتم إجتماع و توفر الشروط الضرورية ، و لكن القيود الباقية فيما يخص المبادلات على الخدمات ، وحق الدخول يمكن أن تعرقل الاندماج المالي المعمق . و لكن نشير إلى أن التحديات الكبيرة لهذا الاندماج يكون مصدرها في أغلب الأحيان طبيعة الأنظمة المالية المتوسطية . ففي أغلبية الدول المتوسطية ، وحتى بداية الثمانينات فإن القطاع المالي يغلب عليه القطاع البنكي ، فليس هناك عمليا سوق لرؤوس الأموال ، معدلات الفائدة محددة إداريا ، أغلبية عمليات القرض تتلقى الموافقة الرسمية . و ابتداء من 1980 تبنّت أغلبية الدول العديد من الإصلاحات التي تخص التخلي عن الرقابة المباشرة على القرض ، تحرير معدلات الفائدة و اللجوء إلى أدوات غير مباشرة للسياسات النقدية . كما أن هناك إجراءات اتبعت لتطوير الأسواق الداخلية لرؤوس الأموال ، ولكن أسواق البورصة تبقى ضعيفة و غير مستقرة ، فالنظام البنكي يمثل التركيبة الأساسية للقطاع المالي ، و يعاني من بعض الضعف الهيكلي .

إن التعاون المالي و التقني الأوروبي يمكن أن يشجع في هذا المجال من أجل تصور ووضع حيز التطبيق للإصلاحات حسب إحتياجات ، و إمكانات الدول الشريكة . إضافة إلى تبني أدوات التمويل طويلة الأجل من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على كل مستوى من مستويات تطورها ، سواء تعلق الأمر بالاستثمارات المباشرة أو في المحفظة ، فهناك حاجة ماسة إلى هياكل وسيطة (صناديق الاستثمار ، تكوين محافظ جماعية) قادرة على منح المستثمرين الأمن و التنويع الذي يبحثون عنه مع ضمان تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة . كما أن الاستثمار في المحفظة يمكن أن يفود إلى تحديد النشاط البنكي إذا كانت البنوك المصدرة للالتزامات الدولية ، توجه رؤوس الأموال المجموعة نحو تمويل مشاريع تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و تلعب على هذا الأساس دور بنوك التنمية .

3-آثار اليورو على الاقتصاد الجزائري :

3-1- آثار اليورو على التجارة الجزائرية: يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للجزائر ، إذ يساهم بأكثر من 60 % من التجارة الخارجية للجزائر ، و بالتالي فإن هذه النسبة تضع الجزائر في المرتبة الثالثة من بين 12 دولة المنخرطة في مسار برشلونة بالنسبة للضفة الجنوبية من المتوسط بعد كل من تونس و مالطا . و تتمثل واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي في المعدات و الآلات ، و المواد الغذائية ، و السلع الإنتاجية ، في حين تتمثل صادرات الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي في النفط و منتجاته ، و بعض المنتجات الصناعية ، و على هذا الأساس فإن حجم و نمط التبادل يعكس نوعا من عدم التكافؤ في هذه العلاقة ، كما أن المعاملات التجارية بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي كان يتم تسويتها بعملات بعض الدول الأوروبية .

و على هذا الأساس ، فإن حجم و نمط التبادل يعكس نوعا من عدم التكافؤ و التناظر في هذه العلاقة التي تكمن في العناصر التالية :

*الإختلاف و الفرق الواسع في مستويات التنمية ، و القدرات التكنولوجية و التجارية و المالية ، و في القوة التفاوضية ، أي بين مجموعة مكونة من خمسة عشر دولة قوية إقتصاديا و على درجة عالية من التقدم الإقتصادي و هي المجموعة الأوروبية و إقتصاد نامي .

*الإختلاف الواسع في الثقل البشري و الإقتصادي و السياسي .



*كما أن عدم التناظر يمكن أن يشمل على عدم التكافؤ في حجم السوق من ناحية العرض و الطلب ، مستوى المعيشة ، رد الفعل إزاء الصدمات الكلية الخارجية و في هيكل المبادلات .

*الإختلاف الواسع في مكانة الطرف عند الآخر ، فالإتحاد الأوروبي يمثل حوالي 65 بالمائة من التجارة الخارجية الجزائرية ، بينما مكانة الإقتصاد الجزائري تنحصر في 5 المائة من حجم التجارة الخارجية . كما أن الجزائر تعاني من تبعيتها لمورد مهمين واحد مما جعل التجارة الخارجية لم تعرف تغيرا كبيرا و إعتماذ الصادرات عاى نشاط معين ، و قطاع زراعي ضعيف الكفاءة .

الجدول رقم 4 : وزن الاتحاد الأوروبي في التجارة الخارجية لدول جنوب المتوسط ، 1995 (% من المجموع)

الواردات القادمة من الاتحاد الأوروبي	الصادرات نحو الاتحاد الأوروبي	
الجزائر	56	63.5
قبرص	51.7	34.7
مصر	38.9	45.8
إسرائيل	52.4	32.3
الأردن	31.3	5
لبنان	43.6	15.8
مالطا	72.8	71.4
المغرب	53.1	61.4
سوريا	31.7	56.7
تونس	69.1	79.0
تركيا	47.2	51.2

Source :Euro-med Bulletin on Short Term Indicators,1997.

هذا الحجم المعتبر للتبادل التجاري مع هذه المنطقة الاقتصادية سيستمر بنفس الوتيرة في السنوات المقبلة ، مع مراعاة بعض العوامل الهيكلية ، كالجوار الجغرافي للمنطقة الأوروبية و المعرفة الجيدة للسوق الأوروبية سواء بالنسبة للمصدرين أو المستوردين ، فضلا عن تحكم المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين في إحدى اللغات المتداولة في هذه الدول ، إضافة إلى ذلك فإن حصة الصادرات من المحروقات الجزائرية تمثل حصة هامة في السوق الأوروبية.

من جانب آخر هناك عامل إضافي يمكن أن يساعد على تكثيف و دعم العلاقات التجارية مستقبلا مع الاتحاد الأوروبي ، و يتمثل في مسار و عملية خوصصة المؤسسات العمومية في حالة ما إذا قرر المستثمرون شراء بعض من هذه المؤسسات أو المساهمة في رأس مال البعض منها . و على هذا الأساس يرى البعض أن إقرار نظام العملة الأوروبية الموحدة في جانفي 2002 ، لن يغير من حجم العلاقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي و الجزائر و لن تتأثر هذه العلاقات سلبا ، لأنها تطورت خلال سنوات عديدة و متتالية ، على الرغم من تقلبات نسب صرف عملات الاتحاد الأوروبي حيال الدولار الأمريكي خلال هذه السنوات . فالإقتصاد الجزائري يوجد حاليا في مرحلة إعادة هيكلة ، و نحن نعلم أن هذه العملية تراكمية و تتطلب فترة زمنية طويلة ، كما أنها عملية بطيئة و معقدة ، فلا يمكن توقع أن يؤثر الأورو على تركيبة و طبيعة الصادرات الجزائرية التي تعتمد حاليا على 96 % على المحروقات ، فستستمر كذلك في السنوات المقبلة و بأشكال مختلفة ، و بكميات أهم مع توقع إرتفاع في إنتاجية الحقول المكتشفة حديثا ، بالنظر إلى توسيع نشاط الاستكشاف و الاستغلال و الإنتاج منذ 1991 من جهة ، و تزايد حاجيات دول الاتحاد الأوروبي من الطاقة من جهة ثانية ، كما أن الواردات الجزائرية ستشكل أساسا في السنوات المقبلة في المنتجات الغذائية التي يخصص لها غلاف مالي يقدر بأكثر من 2.5 مليار دولار إلى جانب مواد الاستهلاك الصناعي و مواد التجهيز التي يتوقع أن ترتفع تدريجيا مع إنتعاش الاستثمارات و عودة النمو .

و بالرجوع إلى الجدول رقم 5 نلاحظ أن زيادة بمقدار 1 % في الناتج المحلي الإجمالي لدول اليورو يؤدي إلى زيادة الصادرات الجزائرية بنسبة 0.3 % ، و زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.2 % (نتيجة معدومة) مقارنة مع دول أخرى كتونس التي ترتبط بإتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي التي ستكون المستفيد الأكبر إقليميا .



فإن زيادة بمقدار 1 % في الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدولة ، يؤدي إلى نمو في الصادرات التونسية بنسبة 1.9 % . أما من ناحية الناتج المحلي الإجمالي لتونس فمن المحتمل أن يزداد بنسبة 0.6 % .
كما أن هناك وجهة نظر أخرى ترى أن اليورو سيكون له انعكاسات تختلف في حالة الصادرات عنها في حالة الواردات إلى (من) الاتحاد الأوروبي .

الجدول رقم 5 : العلاقة ما بين الصادرات و الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع بلدان اليورو و مجموعة من دول العالم (%)

زيادة الصادرات إلى بلدان الأورو (% من إجمالي الصادرات 1996)	الصادرات كحصة من الناتج المحلي الإجمالي 1996	زيادة الصادرات كنتيجة لزيادة 1 من الناتج المحلي للاتحاد الأوروبي	زيادة الناتج المحلي الإجمالي بسبب زيادة 1 من ناتج المحلي للاتحاد الأوروبي	
ألمانيا	64.5	11.8	1.6	0.2
بلغاريا	31.0	44.5	0.7	0.3
كرواتيا	56.0	20.0	0.9	0.2
هنغاريا	60.3	28.1	1.4	0.4
رومانيا	51.3	21.2	1.0	0.2
سلوفينيا	63.9	42.1	1.1	0.5
قبرص	14.3	14.5	0.4	0.1
مالطا	50.1	48.2	2.9	1.5
تركيا	43.5	12.7	0.8	0.1
الجزائر	59.9	27.5	0.3	0.1
مصر	39.6	8.1	1.0	0.1
الأردن	7.7	18.0	0.5	1.0
المغرب	56.9	12.8	1.1	0.2
سوريا	53.1	21.5	1.5	0.4
تونس	79.6	27.4	1.9	0.6

Source :FMI ,Research Department World Economic Outlook, « Financial Turbulence in the World Economy :A Survey » by the staff of the IMF,World Economic and Financial Surveys,Washington,DC,1999,p150.

فبالنسبة للصادرات الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبي ، فمن المتوقع أن يواجه المصدر الجزائري صعوبات جديدة للتعريف بمنتجاته في أسواق دول الاتحاد الأوروبي ، إلى جانب الصعوبات التي يصادفها في الوقت الحالي (مثل المواصفات القياسية و معايير الصحة و السلامة و مواعيد دخول السلعة ، و نظام الحصص و الرسوم الجمركية و الأسعار المرجعية و بند الإنقاذ) . و حيث أن اليورو سيؤدي كما ذكرنا إلى تقليل نفقات الإنتاج ، و تحسين النفقات الإنتاجية في دول الاتحاد الأوروبي . فإن هذا سوف يجعل المنتجات الجزائرية في موقف تنافسي ضعيف أمام مثيلاتها الأوروبية . و هذا يؤدي إلى تحول دول الاتحاد الأوروبي إلى الحصول على بعض وارداتها من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ، و استغنائها عن الحصول عليها من الجزائر ، و ذلك لأنها ستكون بسعر منخفض و جودة عالية ، و في نفس الوقت ستتأثر عوائد الصادرات الجزائرية بسبب أي تقلبات في أسعار صرف اليورو مقابل الدولار . فإذا ارتفع سعر صرف الدولار مقابل اليورو ، فإن هذا يؤدي إلى زيادة عوائد الصادرات الجزائرية . أما إذا انخفض سعر صرف الدولار مقابل اليورو ، فإن هذا سيؤدي إلى انخفاض عوائد الصادرات . و في مقابل ذلك هناك أثر إيجابي على حصيلة الجزائر من صادراتها إلى الاتحاد الأوروبي ، حيث في ظل العملات الوطنية فإن حصيلة الجزائر من الصادرات إلى أي دولة من دول الاتحاد تتأثر بالتغير في سعر صرف عملة هذه الدولة ، فإذا حدث هبوط في سعر صرف هذه العملة ، فإن هذا يعني تراجع في حصيلة صادرات الجزائر إليها . أما في ظل العملة الموحدة ، فإن الجزائر سوف تستفيد من اختفاء الآثار السلبية المصاحبة للتذبذب في أسعار صرف العملات الوطنية في دول الاتحاد الأوروبي ، مما يقلل من تأثير حصيلة الجزائر من الصادرات .



أما بالنسبة للواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي ، فإن هناك توقع أن تستفيد الجزائر أكثر ، حيث أن استخدام اليورو كعملة موحدة سيؤدي إلى زيادة المنافسة بين الدول الأوروبية ، و زيادة الشفافية في الأسعار مما سيؤدي إلى تنافس الدول الأوروبية من أجل التعريف بمنتجاتها من السلع المختلفة . و هنا يؤدي إلى تخفيض الأسعار و تحسين الجودة و هي نقاط في صالح الجزائر ، و لكن يجب مراقبة الأسواق الجزائرية عن كثب و ذلك لتجنب قيام بعض دول الاتحاد بإغراق الأسواق الجزائرية ببعض السلع .

كما أن المستورد الذي يتعامل مع دول الاتحاد الأوروبي سيستفيد في ظل اليورو بسبب الشفافية في الأسعار و تقليل تكاليف تحويل العملات من أجل تسوية مدفوعات هذه الواردات . و سوف يؤدي ثبات سعر اليورو إلى تركيز المستورد الجزائري في دراسة أنسب الأسواق الأوروبية للحصول على السلع التي يريد استيرادها ، بعيدا عن حسابات سعر الصرف ، وسيتمكن المستورد من التوجه إلى السوق الذي يمكن من خلاله تدبير احتياجاته من السلع بأقل تكلفة ممكنة دون مفاجأة من سعر الصرف في هذا السوق ، أو دون التحوط لأي تقلبات فيه . ولكن يبقى التأكيد على أن سعر الصرف ليس هو العامل الوحيد المؤثر على الصادرات و الواردات حيث هناك عوامل أخرى .

3-2- اليورو و النظام البنكي و المصرفي :

قبل الحديث عن تأثير العملة الجديدة على النظام المصرفي ، يجب التعرف في مرحلة أولى على واقع هذا النظام. فقطاع البنوك العمومي لا يزال يمارس احتكارا شبه كلي على نشاطات الوساطة و الخدمات المصرفية المرتبطة بالتجارة الخارجية ، كما أنه مازال عاجزا على التكيف مع شروط و متطلبات اقتصاد السوق ، خصوصا أنه لا تزال أصوله تحوي على مئات الملايير من الدينارات من ديون غير مضمونة التسديد ، فضلا عن ذلك فإن عملية خوصصة البنوك مطروحا حاليا أيا كان الشكل الذي تتخذه.

إن التأثير الإيجابي الوحيد و المباشر هو تبسيط الصفقات و العقود و العمليات الخاصة بالعملة الصعبة و المرتبطة بعمليات التجارة العادية خارج المحروقات مع الدول 11 المنخرطة في نظام اليورو ، بدلا من اللجوء إلى الدفع ب 11 عملة مختلفة . فالبنوك الرئيسية الجزائرية ستقوم بإعداد الفواتير بعملة واحدة ، و بالتالي فإن مثل هذا التبسيط يمكن أن يطور مهلة إتمام أو إنجاز العمليات المرتبطة بالصفقات و العقود ، حيث سيتم إقرار نظام تحويل الصرف من و إلى منطقة اليورو و بسرعة ، و بالتالي سيتم تخفيض التكاليف . فعندما يقوم مستورد ما بشراء سلعة معينة ، فإنه لا بد من أن يستبدل عملته الوطنية في الصرف بعملة البلد المصدر ، و سيطلب المصرف عمولة مقابل إتمام هذه العملية ، و إذا كانت هذه التكاليف منخفضة نسبيا بالنسبة للمستورد الصغير ، فإنها تزداد إلى مستويات كبيرة بالنسبة للشركات الكبرى التي تقوم باستيراد العديد من السلع و الأجهزة ، على الرغم من أن نسبة تكاليف تبديل العملة إلى إجمالي تكاليف الاستيراد ستكون متقاربة في كلا الحالتين ، و سوف تعكس هذه التكاليف على شكل ارتفاع في أسعار البيع التي يدفعها المستهلك.

كما أن حالة التغيير في عملة تسوية التجارة الخارجية و تحوله نحو اليورو سيؤثر على نوعية الاحتياطات لدى بنك الجزائر و البنوك الأخرى . و على هذا الأساس على البنوك الاستعداد ومن الآن لإعادة هيكلة حساباتها ، بما يقلل من الحسابات لديها من 15 عملة أوروبية إلى عملة واحدة . يجب أيضا معرفة بكم ستكون العلاقة بين اليورو و العملات الأوروبية التي مازالت خارج ميكانيزم سعر الصرف الأوروبي و كيفية التعامل معها . و أيضا فإن البنوك الجزائرية مطالبة ومن الآن بضرورة الإسراع في ضخ أموال لإعداد برامج تدريبية للكوادر العاملة فيها لتكون مؤهلة للتعامل مع هذا الوافد الجديد دون مشاكل ، و لكي يستطيع العاملون في البنوك الإجابة على أسئلة العملاء في هذا الصدد.

3-3 - أثر اليورو على الاحتياطات : إن الجزائر شريك غير مؤثر بصورة مباشرة على نظام الدفع الدولي ، و بالتالي لا يمكنها اتخاذ قرارات أحادية أو انفرادية يمكن أن تكلفها غالبا . إضافة إلى ذلك ، فإن إيراداتها بالعملة الصعبة تتم بنسبة 95 % بالدولار الأمريكي ، إذن أي انخفاض في سعر صرف الدولار يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية و العكس صحيح . و إذا افترضنا أن الجزائر تقرر فويرة صادراتها من المحروقات باليورو ، و بما أن سعر هذه المواد في السوق الدولية ما يزال يحدد بالدولار الأمريكي ، فإننا سنخلق بالتالي سوقا خاصا بنا للمحروقات ، كما أن هناك إمكانية حصول خسارة هامة في الصرف في حالة ما إذا لم ينجح اليورو في فرض نفسه كعملة مهيمنة في نظام الدفع الدولي و تحديد أسعار المواد الأولية . كما أننا سنجد أنفسنا أكثر اندماجا و تبعية



للسوق الأوروبية دون أي تأثير إيجابي على بنية الصادرات ، بل سيحدث هناك خلل في هذه البنية ، و الحق للاتحاد الأوروبي في أن يملئ علينا سياسته في مجال المحروقات.

الجدول رقم 6 : احتياطات الصرف الأجنبي

النسبة المئوية %	طبيعة العملات
20	عملات دول الاتحاد الأوروبي
64	الدولار الأمريكي
06	الين الياباني
10	عملات أخرى

المصدر : بنك الجزائر 1995

إن اليورو و على الأقل في المدى القصير لن يكون له تأثير في سعر صرف العملة الجزائرية . و أي تعامل تقوم به الجزائر مع الاتحاد الأوروبي ، يمكنها أخذ جزء من احتياطاتها المسعرة بالدولار و تحويلها فقط إلى اليورو دون اعتماده كوحدة دفع . و إذا تم قبول اليورو كأداة لتسوية المدفوعات فإن استخدامه كوحدة حسابية لتقويم المبادلات التجارية سيدفع البنوك الجزائرية إلى تحويل جزء من احتياطاتها الدولارية إلى اليورو لتغطية وارداتها من منطقة اليورو . ومن جهة أخرى قد يؤدي تنوع الواردات من دول الاتحاد الأوروبي و كذلك تنوع احتياطاتها من العملات الأجنبية إلى تضيق مجالات الاختيار بين أسعار الصرف المختلفة ، و قد يجد الاقتصاد الجزائري نفسه أمام حصول خسارة هامة في الصرف في حالة ما إذا لم ينجح اليورو في فرض نفسه كعملة مهيمنة في نظام الدفع الدولي ، و تحديد أسعار الموارد الأولية . إذن قبل التسرع و اعتماد اليورو كعملة احتياط يجب التأكد من مدى قدرة اليورو على فرض نفسه في الأسواق المالية و النقدية الدولية ، خصوصا قدرته على تقليص تذبذب سعر الصرف الدولي ، قبل أن يصل إلى مرحلة تجعل في مكانة نظام الدفع الدولار و منافسة مكانة الدولار الذي يلعب الدور الرئيسي في هذا المجال.

ولقد وصل الاحتياطي الجزائري من العملات لدى بنك الجزائر أكثر من 8 ملايين في 2000 و من المعروف نظريا أن أهم أهداف هذا الاحتياطي هو تغطية احتياجات الجزائر من الواردات ، و تتفاوت النسبة التي يغطيها هذا الاحتياطي من دولة إلى أخرى في العالم ، و لكن المعدل الدولي هو أن يغطي هذا الاحتياطي ما يعادل قيمة واردات الدولة لمدة 3 أشهر ، و هو المعدل الآمن دوليا . و الملاحظ أن معظم الاحتياطي الجزائري مقوم بالدولار رغم أن أكثر من 60 % من تجارة الجزائر تتم مع الاتحاد الأوروبي كما أشرنا إليه من قبل . و في الوقت الحالي ليس هناك أية مشكلة في تقويم الاحتياطي بالدولار و ذلك لأن تجارة الجزائر مع الاتحاد الأوروبي تقوم بالدولار كسائر دول العالم و لكن مع بداية تسعير دول الاتحاد الأوروبي لصادراتها و وارداتها باليورو ، ستكون الجزائر في حاجة إلى اليورو لتسوية قيمة وارداتها في الاتحاد الأوروبي .

و قد تجد الجزائر أن من مصلحتها في تسعير صادراتها إلى الاتحاد الأوروبي باليورو ، و ذلك لزيادة شفافية أسعار سلعها ، ولضمان إقبال دول الاتحاد الأوروبي عليها و حصولها على اليورو لتسوية قيمة وارداتها من هذه الدول . ومن هنا سيكون بنك الجزائر مطالب بتوزيع احتياطاته بين الدولار و اليورو و الين حسب توزيع التجارة الخارجية للجزائر بين منطقة الدولار و منطقة اليورو منطقة الين ، ليستخدم اليورو في تسوية تجارة الجزائر مع الاتحاد الأوروبي و يستخدم الدولار لتسوية تجارتها مع الولايات المتحدة و الين لتسوية التجارة مع اليابان ، و ذلك للحد من التحويل بين الدولار و اليورو و الين و الذي قد لا يكون في صالح الجزائر من التآكل ، بسبب تعرض الدولار للتراجع أو تعرض العوائد المحققة عليه للهبوط ، حيث سيؤدي تأثير الدولار مقابل اليورو إلى التأثير على قيمة هذه الاحتياطات . و هذا قد يكون دافعا للسلطات النقدية في الجزائر إلى ربط الدينار بسلة من العملات حسب نسب توزيع التجارة و توزيع الاحتياطات لدى بنك الجزائر.

3-4- تأثير اليورو على المديونية: هل هناك تأثير مباشر لليورو على قيمة المديونية الخارجية الجزائرية ؟ حسب المعطيات المتوفرة نلاحظ أن المديونية الخارجية الجزائرية على المدى الطويل تتشكل من عملات مختلفة من بينها العملات الأوروبية التي تمثل حوالي 24.2 % من حجم الديون الكلية ، فيما يتمثل الدولار الأمريكي في 39.1 % ، و الين الياباني حوالي 13 % . أما 23.7 % من الديون الخارجية المتبقية فتمثلها عملات أخرى.



و بناء على هذه المعطيات ، يتبين أن العملة الأكثر تأثيرا هي الدولار ، فهذه العملة تحدد الحجم الحقيقي لمديونيتنا الخارجية خصوصا و أن مصدرها الأساسي هي الواردات الناتجة عن الصادرات و بالتالي فهي غير مكلفة من حيث نسب الفائدة ، و إذا تم توظيفها يمكن أن نجني منها نسب فائدة صافية أعلى من العملات الأخرى المحصل عليها بواسطة الاقتراض .

جدول رقم 7 : توزيع الديون طويلة الأجل حسب العملات في 1996 (%)

تونس	المغرب	الجزائر	
6.5	7.1	7.0	مارك ألماني
13.2	18.0	16.9	فرنك فرنسي
14.3	3.5	12.2	ين ياباني
0.0 ⁰	0.1	1.0	جنيه إسترليني
0.1	0.1	0.5	فرنك سويسري
16.3	31.9	38.8	دولار أمريكي
25.4	23.9	7.8	عملات متعددة
0.2	0.1	0.0	حقوق السحب الخاصة
24.1	15.3	15.1	عملات خاصة
			100 100 100

المصدر : البنك الدولي : التمويل و التنمية العالمية ، 1998.

و نشير إلى أن الدول الأوروبية تعتبر من أهم الدول الدانئة و المتعاملة مع الجزائر ، و ذلك لاعتبارات تاريخية ، جغرافية و اقتصادية . و على أساس المعطيات السابقة ، يمكن القول أن عملية انطلاق اليورو سيكون لها حتما تأثير على المديونية الخارجية للجزائر ، إلا أننا نشير إلى وجود مفارقة بين الإيرادات الناتجة عن التصدير ، و التي أغلبها دولارات و المديونية بالعملات الأوروبية المقدرة بحوالي 33 % ، و التي سوف تحول كمية منها إلى اليورو ، مما سيؤدي بالتأكيد إلى عدم اليقين حول القيمة الفعلية لخدمة الديون ، و إمكانية ارتفاع قيمة المديونية ، و ذلك ناتج عن تقلبات سعر صرف الدولار مقابل العملات الأوروبية و اليورو مستقبلا ، بحيث سوف تنخفض لأننا بحاجة إلى دولار أقل لدفعها . أما إذا انخفض معدل سعر صرف الدولار مقابل اليورو ، فإن قيمة المديونية سترتفع . فنرى أن سعر صرف دولار / يورو سوف يكون له أثر معتبر على المديونية الخارجية للجزائر ، مما يدفع إلى مراقبة عمليات أسعار صرف الدولار / اليورو . لذلك فإن قيام الوحدة النقدية و ما ستخلفه من سوق مالية عالمية جديدة ، سيوفر فرصة جديدة لهذه البلدان للقضاء على حالة عدم التوافق بين حالة الميزان التجاري و ديونها الخارجية ، و أي زيادة في قيمة اليورو ستفيد البلدان التي تربط عملاتها باليورو ، لأنها ستقلل من التكلفة التي تتحملها بالعملة المحلية لقاء خدمة الديون المقومة بالدولار ، و على العكس من ذلك ، فأي انخفاض في قيمة اليورو سيزيد من تكلفة خدمة تلك الديون.

من خلال التحليل السابق ، تبين تنوع طبيعة الآثار المتوقعة من اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ، و أن هذه الآثار ستكون مباشرة و غير مباشرة ، و سيتم الإحساس بها على فترات معينة. كما أن حجم هذه الآثار تخضع لخصوصيات الاقتصاد الجزائري و حجم المبادلات التجارية مع الاتحاد الأوروبي . و أن هذه الآثار تعتمد على احتماليين :

الاحتمال الأول : تكوين منطقة التبادل الحر تتطلب تصحيحا محاسبيا عن طريق متغيرات السياسة الاقتصادية أو لدخول لرؤوس الأموال ، مما يؤدي إلى :

*انخفاض في النفقات العمومية بنفس حجم انخفاض الإيرادات الجبائية.

*رفع الضرائب الداخلية مع الإحتفاظ بمستوى النفقات العمومية.

*تزايد عدم التوازن الخارجي (سواء النقدي أو المالي).

الاحتمال الثاني: فإن الانخفاض الجمركي يترجم بأثر على الحسابات الخارجية .

و للتخفيف من الآثار السلبية لهذا الاتفاق ، يجب توافر مجموعة من السياسات المرافقة لإنجاح عقد الشراكة ما بين الطرفين .

**الخاتمة :**

لقد أثبتت معظم الدراسات النظرية و التطبيقية أن الأثر المباشر الناتج عن إدخال اليورو على اقتصاد الشركاء المتوسطيين سيكون إيجابيا و محدودا . و النقاش الأساسي على المدى القصير ستركز حول تأثير هذه العملة على أنظمة الصرف في دول جنوب و شرق المتوسط . كما أن حصة عملية الربط المتوقع لا يكون واحدا بالنسبة لهذه الدول ، كون أن الفضاء المتوسطي غير متجانس اقتصاديا ، و لكنه عبارة عن مجموعة من الدول تختلف من حيث نتائج المواجهة مع اليورو .

ومن خلال هذه الدراسة ، رأينا أن الاقتصاد سيتأثر باليورو من عدة جوانب أهمها التجارة الخارجية ، و أسعار الصرف و المديونية و احتياطات الصرف . و بعد استعراض أهم الآثار المتوقعة من دخول اليورو حيز التطبيق على الاقتصاد الجزائري ، تبين لنا أن اليورو لن يكون له على الأقل في المدى القصير تأثير على سعر صرف الدينار الجزائري ، بحكم أن إيرادات الجزائر بالعملة الصعبة تتم بنسبة كبيرة بالدولار الأمريكي ، و أي تعامل تقوم به الجزائر مع الاتحاد الأوروبي يمكنها من أخذ جزء من احتياطاتها المسعرة بالدولار و تحويلها فقط إلى اليورو دون اعتماده كوحدة دفع . و إذا تم قبول اليورو كأداة لتسوية المدفوعات ، فإن استخدامه كوحدة حسابية لتقويم المبادلات الجزائرية يدفع البنوك الجزائرية إلى تحويل جزء من احتياطاتها إلى اليورو لتغطية وارداتها من منطقة اليورو . و على هذا الأساس فإن تحديد العلاقة بين الدولار و اليورو و انعكاساتها على الدينار الجزائري ، من الممكن أن يؤدي إلى إعادة النظر في طبيعة العلاقة بين الدينار و الدولار ، و اللجوء إلى ربط الدينار بسلة من العملات لتقادي تأثير الاقتصاد الجزائري بأية أزمات يتعرض لها الدولار في المستقبل . و سوف يمتد ذلك إلى الاحتياطات لدى بنك الجزائر . و يكون هناك أهمية لتتويع هذه الاحتياطات بين الدولار و اليورو و الين الياباني حسب أوزان توزيع التجارة الخارجية للجزائر ، و ذلك من أجل حماية هذه الاحتياطات من التآكل بسبب تعرض الدولار للتراجع أمام اليورو .

أيضا سينعكس اليورو على الجهاز البنكي و المصرفي من حيث تبسيط الصفقات و العقود و العمليات الخاصة بالعملة الصعبة ، و على هذا الأساس رأينا ضرورة استعداد البنوك لإعادة هيكلة حساباتها ، و إعداد برامج تدريبية للكوادر العاملة لتكون مؤهلة للتعامل مع اليورو .

و في الأخير نشير إلى أهمية التعاون المالي و التقني الأوروبي الذي يمكن أن يشجع في إطار الاتفاقيات الأورو-متوسطية هذا المجال من أجل تصور و وضع حيز التطبيق للإصلاحات حسب احتياجات و إمكانيات الدول الشريكة .

الهوامش :

1- هناك العديد من النظريات التي تناولت موضوع التكامل النقدي بالتحليل أهمها نظرية "منطقة العملة المثلى" . و كان روبرت ماندل أول من صاغ مصطلح منطقة العملة المثلى و ذلك عام 1961، للتعبير عن منطقة اقتصادية تضم عددا من الدول الأعضاء ، و تستخدم عملة واحدة أو عملتين أو أكثر ، وترتبط أسعار صرفها أو قيمتها ببعضها ارتباطا قويا يجعلها تشكل في الواقع عملة واحدة . و لقد تابع هذا الموضوع بعض الاقتصاديين أمثال ماكينون ، و كينين ، الذين ركزوا على الإطار النظري و صياغة بعض الحجج التي تؤيد انضمام الدولة إلى هذه المناطق ، لمزيد من المعلومات أنظر : مغاوري شلبي علي : " اليورو : الآثار على اقتصاد البلدان العربية و العالم " ، مكتبة زهراء الشرق ، القاهرة ، الطبعة الأولى 2000.

2- انظر :

Fritz Machlup: Economic integration:wordwide,regional,sectoral",Macmillan,London,1976,p9.

3- أنظر :

Fritz Machlup: Op cit,p20.



- 4- لمزيد من المعلومات ، أنظر ،جون وليامسون : " مفهوم و صور و أهداف التكامل النقدي " ، في " التكامل النقدي العربي :المبررات ، المشاكل و الوسائل " ،مركز دراسات الوحدة العربية & صندوق النقد العربي، الطبعة الثانية ، بيروت 1983 ،ص ص 41 - 61 .
- 5- د.محمد لبيب شقير : "الوحدة الاقتصادية العربية : تجاربها و توقعاتها " ، الجزء الأول ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1986، ص 68
- 6- يشير العديد من الاقتصاديين إلى وجود خمسة عوامل ضرورية للاستعمال الدولي لعملة ما :
*حجم الاقتصاد المعني و حصته من إجمالي التجارة العالمية .
*الاستقلالية إزاء العراقيل الاقتصادية الكلية الخارجية .
*غياب المراقبة أو التشريعات التي يمكن أن تحد من هذا الاستعمال .
*حجم و عمق سيولة السوق المالي .
*قوة استقرار العملة الصعبة ، دليل على مصداقية السياسات و الكفاءة الاقتصادية الكلية .
- 7- فاخر عبد الستار حيدر : " الآثار الاقتصادية المحتملة للوحدة النقدية الأوروبية " ، المستقبل العربي ، 2000/16 ، عدد 256 ، ص 55
- 8- لمزيد من المعلومات انظر :

A.Benassy-Quere & A.Lahreche-Revil:"definir des strategies de change au sud de la Mediterranee",CEPII,Juillet,1999.

المراجع المعتمدة :

أولا : اللغة العربية :

- 1-مغاوري شلبي علي : " اليورو : الآثار على اقتصاد البلدان العربية و العالم " ، مكتبة زهراء الشرق ، القاهرة ، الطبعة الأولى 2000.
- 2- فاخر عبد الستار حيدر : " الآثار الاقتصادية المحتملة للوحدة النقدية الأوروبية " ، المستقبل العربي ، 2000/16 ، عدد 256 .
- 3- د.محمد لبيب شقير : "الوحدة الاقتصادية العربية : تجاربها و توقعاتها " ، الجزء الأول ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1986.
- 4-مركز دراسات الوحدة العربية و صندوق النقد العربي (1983) : " التكامل النقدي العربي : المبررات ، المشاكل و الوسائل " الطبعة الثانية بيروت ، 1983.
- 5-البنك الدولي (1998) : التمويل و التنمية العالمية .
- 6-بنك الجزائر : إحصائيات 1995.

ثانيا : اللغة الأجنبية :

- 1-Euro-Med Bulletin on Short term Indicators,1997.
- 2-A.Benassy-Quere & A.Lahreche-Revil:"definir des strategies de change au sud de la Mediterranee",CEPII,Juillet,1999.
- 3-Fritz Machlup: Economic Integration:Wordwide,Regional,Sectoral",Macmillan,London,1976,p9.
- 4-Machlup,Fritz,(1997),Worwide,Regional,Sectoral",Macmillan,London.
- 5-FMI,(1999),the World Financial Turbulancein the World economy",by the Staff of the FMI.